المحاضرة العاشرة:

ما يمنع من الصرف لعلتين:

والنوع الثاني الذي **يمنع من الصرف بعلتين**، إما أن يكون علماً أو صفة. فتمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع:

الأول: للصفة بشرط كونها أصلية غير عارضة وزيادة الألف والنون، شرط أن لا يكون مؤنثه مختوماً بتاء التأنيث، أي أن تكون صفة على وزن (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلى)، نحو: سَكران، وعَطشان، وغَضبان، فتقول: هذا سكرانُ، ورأيتُ سكرانَ، ومررتُ بسكرانَ، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة سكرانة وإنما سكرى. فإن كان المذكر فعلان والمؤنثة فعلانة صرفت، كسيفان (أي: طويل) وندمان (اي: نديم)، فتقول: هذا رجل سَيفانٌ، ورأيتُ رجلاً سيفاناً، ومررتُ برجلٍ سَيفانٍ، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة وندمانة.

الثاني: للصفة بشرط كونها أصلية غير عارضة أيضاً وعلى وزن (أفْعَل) ولم تقبل التاء أيضاً، نحو: أحْمَر وأخْضَر، ومؤنثه: حمراء وخضراء، ولا يقال: أحمرة وأخضرة. فإن قبلت التاء صرفت، نحو: مررتُ برجلٍ أرملٍ؛ لأن مؤنثه: أرملة. وكذلك إذا كانت الصفة عارضة صُرفت، كأربع وأرنب؛ لأنهما ليسا صفة في الأصل، فالأول موضوع لاسم العدد في الأصل، والثاني للحيوان المعروف، كقولنا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ.

الثالث: للصفة والعدل، أي عدول الصفة على وزن آخر، وذلك في موضعين: الأول: في أسماء العدد على وزن فُعال ومَفْعِل، كأُحاد ومَوحِد، وثُناء ومَثنى، وثُلاث ومَثلث، إلى عُشار ومَعشر، فهي معدولة عن: واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، أو: واحدة واحدة، واثنتين اثنتين، وثلاث ثلاث، كقولنا: جاءَ القومُ ثُلاثَ (حال منصوب)، أي أنهم جاءوا ثلاثة ثلاثة ومثنى، أي: اثنين اثنين. ولا تستعمل إلا نعتاً أو خبراً أو حالاً. ومن مجيئه حالاً قوله تعالى: (وإن خفتم ألا تُقسِطُوا في اليتامى فانكِحُوا ما طابَ لكم من النساءِ مَثنى وثُلاث ورُباع _ النساء: ٣﴾. والثاني: ما جاء على وزن (فُعَل)، ولم يأت إلا لفظ (أُخَر) جمع أخرى التي هي مؤنث آخر، كقولنا: مررتُ بنسوةٍ أُخَر، وكقوله تعالى:﴿ فَعِدَّة مِن أيامٍ أُخَر _ البقرة: ١٨٤﴾ فهو معدول عن آخر.

سؤال تطبيقي: اِعرب قوله تعالى :﴿ فَعِدَّة مِن أيامٍ أُخَر_ البقرة: ١٨٤﴾.

هل يصرف الاسم الممنوع، وهل يمنع الاسم المصروف؟

في اللغة العربية لكل قاعدة ما يشذ عنها، والشذوذ إما للغة قبيلة أو لضرورة شعرية، فيجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وذلك كقول امرئ القيس (الشاهد: ٣٢٠):

(سَوَالِكَ نقباً بين حَزميْ شَعَبعَبِ تبصَّر خليلي هل ترى مِن ظغائنٍ) الشاهد فيه: قوله: ظغائن، حيث صرفه فجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعا إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا من الضرورة ، وهو كثير. وقد أجمع عليه البصريون والكوفيون. وورد أيضاً صرفه للتناسب، كقوله تعالى:﴿وسلاسلاً وأغلالاً وسعيراً _ الإنسان:٤﴾ فصرف (سلاسلاً) لمناسبة ما بعده، وعلى مقتضى القاعدة النحوية فإن (سلاسل) ممنوع من الصرف؛ لأنه جاء على صيغة منتهى الجموع (مفاعِل)، وإنما صرف لموافقة (أغلالاً وسعيراً)، وهذه الموافقة يسميها أهل اللغة (الاتباع والمزاوجة).

أما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم، ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله (الشاهد: ٣٢١): (ومِمَّن ولدُوا عامِرُ ذو الطُّولِ وذو العَرضِ) الشاهد فيه: عامر: مبتدأ مرفوع بالضمة بلا تنوين، وقد منع من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها. وإنما جاز ذلك للضرورة الشعرية).